الجلسة الأولى: دروس من خبرة الماضى

أ. د/ أحمد يوسف أحمد:

تأتى الجلسة الأولى من هذه الندوة العلمية بعنوان "معهد البحوث والدراسات العربية : عطاء الماضى وآفاق المستقبل" على قدر كبير من الأهمية، ونعول عليها تعويلاً كبيراً؛ إذ تتيح لنا النظر فى دروس الماضى وارتياد مزيد من آفاق تطوير المعهد فى المستقبل.

ولتسمحوا لى بتقديم عميق الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور محمد صفى الدين أبو العز؛ رئيس الجمعية الجغرافية المصرية والمدير السابق للمعهد؛ الذى نعتز كثيراً بعطائه السخى الممتد عبر سنوات أعطى فيها بدون حساب لهذا المعهد، وقد قبل سيادته مشكوراً رئاسة الجلسة الأولى من جلسات هذه الندوة.

أ. د/ محمد صفى الدين أبو العز:*

حقيقة أشعر بسعادة غامرة وأنا أشارك فى الاحتفال بالعيد الذهبى لمعهد البحوث والدراسات العربية؛ هذا المعهد الذى يمثل نبتاً لفكرة "القومية العربية" التى كانت تراود أفكار المثقفين العرب فى أوائل الخمسينيات، ولم تكن قد تبلورت فى إطار فكرى محدد إلى أن قام ساطع الحصرى (أحد رواد القومية العربية) بالتنظير الفكرى لها.

وقد تركز اهتمام المعهد - وكان يُسمى فى ذلك الوقت "معهد الدراسات العربية العالية" - حول إعداد جيل من الشباب العربى المثقف المتحمس لفكرة القومية العربية فكراً وممارسة؛ واقعاً ومستقبلاً. وخلال الفترة من ١٩٥٢م حتى ١٩٧٠م قام المعهد بإصدار مجموعة ضخمة من الأعمال الأدبية الفذة التى تمثل المراجع الأساسية للفكر العربى فى شتى جوانبه ومختلف نواحيه، وتأتى فى مقدمة ذلك أعمال الدكتور السنهورى، وبعض أعمال الدكتور طه حسين.

---

* أستاذ الجغرافيا بجامعة القاهرة، ورئيس الجمعية الجغرافية المصرية، والمدير السابق للمعهد.

وعقب الإعلان عن قيام "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" فى عام ١٩٧٠م، أصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية حينئذ قراراً بإلحاق المعهد بهذه المنظمة الوليدة؛ التى أقرت فى مؤتمرها الثانى بالقاهرة نظاماً جديداً للمعهد أصبح بمقتضاه معهداً بحثياً فى المقام الأول، حيث تمحور العمل فيه حول دائرتين أساسيتين؛ **إحداهما** للبحث، **والأخرى** للمعلومات والنشر. واهتمت دائرة البحث بإعداد الباحثين وربطهم بالمشروعات البحثية التى يخطط لها المعهد كل عامين. وقد شرفت فى هذه الفترة برئاسة المعهد، وكان ذلك بعد إقرار نظامه الجديد فى عام ١٩٧٤م حيث تغير اسمه فأصبح "معهد البحوث والدراسات العربية"، كما تطورت أهدافه فشملت :

أولاً، إعداد جيل من الباحثين الجادين، للبحث فى القضايا والمشكلات العربية المعاصرة من خلال رصد ماضيها واستشراف مستقبلها.

ثانيـاً، تكثيف جهود المعهد من أجل إنجاح البرامج والمشروعات البحثية التى خطها لنفسه، ولا سيما تلك البرامج التى تعالج قضايا التنمية وتحدياتها فى الوطن العربى، فضلاً عن التركيز على قضايا التكامل الاقتصادى العربى.

ثالثاً، تقصى الأوضاع البيئية فى كثير من الأقطار العربية.

رابعـاً، إجراء دراسات مسحية شاملة بإسهام علماء وباحثين متخصصين فى العلوم الإنسانية وغيرها من كل فروع المعرفة، وبحيث تقوم على دراسات ميدانية فى الوطن العربى، وقد شملت هذه الدراسات المسحية دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وهنا أود الإشارة إلى أن جميع المشروعات والبرامج البحثية التى يقوم بها المعهد كان يقترحها المجلس العلمى؛ الذى كان يتألف حينئذ من نخبة من

الأساتذة والمفكرين الذين لم يدخروا وسعاً من أجل إعطاء إسهاماتهم العلمية القيمة فى كل ما كان يتم تقديمه من مقترحات، وبعد ذلك يقوم المجلس الاستشارى للمعهد بإقرار هذه المشروعات والبرامج البحثية. وكان يرأس هذا المجلس الأستاذ عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فى الكويت، وكان بالمناسبة أحد خريجى المعهد فى سنواته السابقة، كما ضم هذا المجلس فى عضويته الدكتور محمد مرسى أحمد وزير التعليم العالى الأسبق وأول أمين عام لاتحاد الجامعات العربية، والدكتور أحمد عبد الستار وزير الأوقاف فى الجمهورية العراقية، والأستاذ الدكتور جورج طعمة مستشار المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط، والأستاذ حسن صبرى الخولى المستشار السياسى للرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت، والأستاذ الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والأستاذ الدكتور عبد العزيز سيد، بوصفه أول مدير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وصاحب فكرة إنشائها، هذا بالإضافة إلى الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طلبة المدير التنفيذى لبرنامج اليوثاب التابع للأمم المتحدة ووزير الشباب الأسبق.

وكان هذا المجلس الاستشارى يقر البرنامج البحثى للمعهد على مدى عامين، حيث تُرصد له الميزانيات والاعتمادات، وكانت دائرة المعلومات والنشر تقدم بإعداد قوائم ببليوجرافية لكل الموضوعات التى يتضمنها البرنامج البحثى للمعهد.

وكان هذا البرنامج البحثى للمعهد فى مراحل تطبيقه الأولى يهدف التقصى المستمر للقضايا المرتبطة بالتنمية العربية فى صورتها الحضارية الشاملة، والاهتمام بتتبع مراحل التغير الاجتماعى والحضارى الذى تتعرض له - وإن بدرجات مختلفة - الأقطار العربية ومظاهر ذلك التغير.

وهنا أود الإشارة إلى تلك المكانة الخاصة التى كان يوليها المعهد للقضية الفلسطينية، حيث لم يخل أى برنامج من برامج المعهد من بحث كبير عن القضية الفلسطينية، ومن ذلك : بحث "الاستيطان الاستعمارى الصهيونى فى فلسطين"، وقد صدر فى مجلدين، وبحث آخر حول "الفلسطينيون فى الوطن العربى" وصدر أيضاً فى مجلدين، وهناك دراسة أخرى عن "الدولة الفلسطينية" شارك فيها - من خلال بحوث جماعية - عدد كبير من الأساتذة والخبراء المتخصصين فضلاً عن طلاب المعهد.

وعلى ذكر هذه الأبحاث لا يفوتنى فى هذا الصدد الإشارة إلى بعض المطبوعات الضخمة التى صدرت عن المعهد، ومنها ذلك المرجع الكبير عن "الأزمة اللبنانية" حين كانت فى ذروة تفاقمها، كذلك صدر كتاب ضخم عن "العلاقات العربية - التركية"، و"العلاقات العربية - الإفريقية"، و"العلاقات العربية - الإيرانية"، و"العلاقات العربية - اليابانية"، و"العلاقات العربية - الأوربية".

كما قام المعهد بمد جسور التواصل مع هذه القوى الدولية، ومن ذلك إنشاء "لجنة العلاقات العربية - اليابانية" التى شرفت برئاستها من الجانب العربى، ورأسها من الجانب اليابانى الأمير "ميكاسا" ابن عم الامبراطور. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات فى كل من طوكيو والقاهرة. كان للمعهد كذلك دور رائد من خلال المشاركة فى اللجنة الثقافية ولجنة البحث الاجتماعى المنبثقة عن التعاون العربى - الأوربى. كذلك كان للمعهد علاقات قوية ومتطورة مع كثير من المراكز البحثية الأخرى؛ مثل "مركز الأمم المتحدة للتدريب والبحوث" United Nation Training and Research Institute (UNTR)، ومركز United Nation Research in Social Development، ومعهد "اقتصاديات الدول النامية" فى بريطانيا، ومعهد "الاقتصاديات النامية" فى طوكيو. ومن هنا كانت اتصالات المعهد وعلاقاته مع المراكز البحثية فى الخارج مهمة جداً؛ حيث

أدت إلى نجاح المعهد فى مد جسور قوية من التواصل العلمى والأكاديمى والبحثى مع غيره من المؤسسات البحثية فى الخارج.

وجاءت بعد ذلك فترة نهاية السبعينيات عندما انتقل المعهد إلى بغداد، وللحقيقة فقد أعطت الحكومة العراقية للمعهد خلال هذه الفترة دفعات كثيرة، كما خصصت له موارد جد مهمة، والتحقت به أعداد كبيرة من الباحثين من العراق وغيره، إلى أن بدأت تنقشع سحب القطيعة العربية رويداً رويداً فى أواخر عقد الثمانينيات، وكنت قد عدت إلى رئاسة المعهد مرة أخرى. وهنا أود الإشارة إلى تلك الجهود المتعددة التى بُذلت من أجل تسهيل عودة المعهد إلى القاهرة مرة أخرى، وذلك قبل عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصلى فى القاهرة. فقد بذلت والأستاذ الدكتور محيى الدين صابر؛ المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكذلك بعض القيادات السياسية فى العراق، جهوداً كبيرة لتيسير عودة المعهد إلى القاهرة، إيماناً من الجميع بأن القاهرة هى الموقع الطبيعى الذى يمكن أن يقوم من خلاله المعهد بدوره بفاعلية وكفاءة.

وجاء بعد ذلك عام ١٩٩٢م حيث تركت المعهد، وتولى رئاسته بعد ذلك الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد؛ الذى استطاع المضى بالمسيرة قدماً إلى الأمام، وكذلك تطوير توجهات المعهد وإعطاء مزيد من الاهتمام بالجوانب الأكاديمية الخاصة بتدريب الباحثين وصقل قدراتهم البحثية.

حقيقة، لم أكن أود الحديث تفصيلاً فى هذه المقدمة لأولى جلسات هذه الندوة، لكننى آثرت أن أضع أمامكم لمحة موجزة عن تلك الفترة التى قضيتها فى هذا المعهد العريق.

ومرة أخرى أود أن أنتهز هذه الفرصة كى أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد لحرصه على حضورى ومشاركتى فى هذا

الحفل الكريم، وما أتاحه لى من فرصة الالتقاء بكثير من الزملاء الذين شاركونى فترتى عملى بالمعهد، حيث كانت الأولى فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠م، والثانية من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢م.

وقبل أن أعطى الكلمة للأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية، أود الإشارة إلى أنها غنية عن التعريف، فهى تمثل ذلك الوجه المشرق للجدية الأكاديمية والبحث العلمى الهادف، والإسهام بدون تردد فى أى عمل علمى ترى نفعه وفائدته وأهميته للأمة العربية. وقد شاركت معنا فى كثير من البحوث التى تناولت القضية الفلسطينية، كما أسهمت فى إعداد عمل قيم بعنوان "أطلس الصراع العربى - الإسرائيلى"، كان مصحوبا بمجموعة من الخرائط مع بيانات توضيحية لكل خريطة، فهو عمل جد ممتاز، وأتمنى إعادة طبعة وإخراجه مرة أخرى.

كذلك أسهمت معنا الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية فى مشروع "الأزمة اللبنانية". ومن هنا لست مطالباً بالقول إنها خير من يقوم باستعراض الدروس المستفادة من خبرة الماضى.

أ. د/ خيرية قاسميه*:

ما أقدمه اليوم ليس عرضاً لمسيرة المعهد خلال نصف قرن ، منذ أن عهدت الإدارة الثقافية فى جامعة الدول العربية إلى ساطع بوصفه مربيا ومفكرا ومنظراً للقومية العربية وداعية للوحدة العربية ، إدارة معهد البحوث والدراسات العربية العالية؛ الذى كان لمساعيه الفضل فى إنشائه ليكون ذروة التطبيق لنظرياته التربوية والقومية، ولإرساء قاعدة صلبة للدراسات القومية وتعويد الطلاب على أسلوب البحث العلمى، منطلقاً إلى خلق جيل عربى يتبنى الفكرة القومية ويعمل على نشر الوعى القومى فى أنحاء الوطن العربى.

---

* أستاذ التاريخ بجامعة دمشق.

حدث هذا فى مرحلة تنامى فيها التيار الداعى إلى التكتل العربى، وجاء تأسيس الجامعة العربية خطوة جادة فى طريق الوحدة تكوّنت، كما يقول الحصرى، وليدة احتياج حقيقى وتحت تأثير عوامل قومية عميقة.

قلت لن يكون ما أقدمه عرضاً لمسيرة المعهد منذ مطلع خمسينيات القرن الماضى وإلى مطالع القرن الحادى والعشرين حين أصبح المعهد بين أيدى إدارة فتية طموح تتطلع إلى تنشيط الوعى القومى فى الوطن العربى وإشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها فى حقبة تكاد تهدد بتهميش دور الأمة العربية التى تواجه تحديات العولمة ، فضلاً عن خصوصية التحدى الصهيونى ، وأخطار تشويه أو تمييع الهوية القومية والثقافية المعرفية الأصلية التى تحفظ للأمم تميُّزها ومكانتها.

إن ما أقدمه اليوم يتسم بملمح ذاتى ويعرض تجربة شخصية إلى حد كبير. وحين تلقيت الدعوة من مدير المعهد الصديق والزميل العزيز الدكتور أحمد يوسف أحمد للمشاركة فى فعاليات الاحتفال باليوبيل الذهبى للمعهد بموضوع اختار عنواناً له «دروس فى الخبرة الماضية» ، كان هذا يعنى بالنسبة لى أن أعود بالذاكرة إلى فترة ماضية تناهز ربع القرن ، وكلنا يعرف أنه مع تقدم العمر يصعب للذاكرة أن تستعيد ما اختزنته فى سنواتها البعيدة ، ولكن ما هوَّن على المهمة هو احتفاظى بأوراق ووثائق من تلك الحقبة الماضية (بصفتى دارسة للتاريخ وعاشقة للوثائق والأوراق الخاصة). هذه الأوراق والوثائق تحفز لبناء صورة ولو غير متكاملة عن تجربتى فى المعهد ، وسوف أسير فى تتبع هذه الأوراق وفق تسلسل زمنى، وليس وفقاً للموضوعات، وأتناولها من زاوية محددة هى التى لى بها علاقة مباشرة.

تعود صلتى بالمعهد إلى فترة سبقت عملى فيه إلى خريف ١٩٦٧ حين قدمت القاهرة (للمرة الثانية فى حياتى بعد زمن الوحدة)، وكانت القاهرة لا

تزال تلملم الجراح فى أعقاب أحدّ جولات الصراع العربى الصهيونى ، وكنت حينذاك أعدّ رسالتى للماچستير، بإشراف أستاذنا الجليل - رحمه الله - الدكتور محمد أنيس ، وأخذت أتردد على مكتبة المعهد التى كانت تزداد غنى منذ أن عمل على تكوينها وتنظيمها مؤسسها الأول ساطع الحصرى ، وحرصت خلال هذه الفترة على عدم الانقطاع عن المحاضرات العامة التى كان يلقيها عدد من الأساتذة الزائرين من الأقطار العربية، امتداداً لرسالة هذه المؤسسة التى تضطلع بها فى الحياة العربية للعمل على رفع مستوى التربية القومية فى كل المجالات.

وفى خريف ١٩٦٩م ، وكنت قد أنهيت رسالتى للماجستير ، هيأ لى الأستاذ أحمد بهاء الدين - رحمه الله - لقاء فى مقر المعهد مع الدكتور أنيس صايغ ، الذى كان يحضر من بيروت أسبوعياً لتولى رئاسة قسم الدراسات الفلسطينية فى المعهد (إلى جانب عمله مديرا لمركز الأبحاث الفلسطينى فى بيروت) ، وذلك للتشاور معه حول موضوع كنت قد بدأت التفكير فيه لدرجة الدكتوراه ، وقبل أن يبدى صايغ رأيه حول الموضوع أصرّ على ضرورة الاطلاع على نسخة من رسالتى للماچستير لتعرُّفها وربما لتقييم قدراتى العلمية ، وأحمد الله أنى أجتزت مرحلة الاختبار بدون عناء رغم مخالفة كثير مما ورد فى رسالتى لما يتبناه د. صايغ؛ وحفزتنى شهادته على مواصلة العمل فى رسالتى.

وظللت أرقب المعهد من الخارج وخاصة بعد أن تولى د. محمد صفى الدين أبو العز إدارته منذ مطلع ١٩٧٤م ، وأسمع كل تقدير وإعجاب عن إدارته للمعهد بروح يقظة ليعود به كما شاء مؤسسه إلى دور الموجه والمرشد فى مجال الدراسات العربية.

والتقيت بالدكتور صفى لأول مرة ، وكانت سمعته قد سبقته ، فى دمشق فى ربيع ١٩٧٦م، بصفته عضو مجلس إدارة مشروع قومى واعد كان حصيلة اتفاق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ودائرة التعليم فى منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو مشروع الموسوعة الفلسطينية، وكانت اللبنات الأولى للمشروع قد وضعت فى مركز الأبحاث الفلسطينى فى بيروت (وكان لى شرف المشاركة فى فريق بحث برئاسة د. صايغ لوضع الصيغة الأولى للمشروع قبل أن تعكر الحرب الأهلية اللبنانية أجواء العمل السياسى فى بيروت) ، وتولى مجلس إدارة الموسوعة الفلسطينية اختيار الباحثين لإعداد المداخل العلمية للموسوعة ووضع المواصفات العلمية للكتابة، وعلمت من الدكتور صفى وهو فى دمشق أن المعهد كان يعدّ ، فى جملة برامجه البحثية الناشطة ، مشروعاً علمياً عن الشعب الفلسطينى فى أماكن تجمعاته فى الوطن العربى، على أن يقدم الجزء الأول صورة متكاملة للشعب الفلسطينى خارج فلسطين، بعد أن دخل الصراع مع الصهيونية مرحلة جديدة إثر قيام الدولة الاستيطانية على الجزء الأكبر من فلسطين واكتسابها اعترافاً دولياً ، وبعد تشتيت جماعات كبيرة من الفلسطينيين خارج حدود فلسطين.

وتلقيت من رئيس المعهد فى إبريل ١٩٧٦م (وكنت فى جامعة دمشق) تكليفاً بالإسهام فى هذا المشروع ببحث عنوانه «الأوضاع السياسية للفلسطينيين فى البلاد العربية ومشاركتهم فى الحياة السياسية فيها ١٩٤٨ - ١٩٦٥م»، وقد تجاوبت مع هذه المبادرة العلمية وعكفت على وضع الدراسة على الرغم من قلة المراجع بل ندرتها. وتناولت فى هذه الدراسة (بعد مقدمة عن نكبة ١٩٤٨ ومعناها) ثلاثة مباحث: الأول بعنوان «غيبة سياسية للشعب الفلسطينى» جاء فيه عرض لعملية الاختلال الجذرى لأغلب السكان العرب لتحلّ محلهم أقلية أجنبية ، حيث تحولت القضية فى الأمم المتحدة وخارجها من قضية شعب له حقوقه القومية التاريخية إلى قضية لاجئين المطلوب إعادتهم أو تعويضهم أو إغاثتهم. وتناول المبحث الثانى المناخ السياسى للفلسطينيين فى الخمسينيات

تحت عنوان «تحرير فلسطين من خلال العمل العربى» ؛ ففى مناخ سياسى غير مستقر، تأثر العمل السياسى الفلسطينى بعامل التداخل مع الأوضاع العربية المحيطة، وفى أوساط النشطين سياسياً من الفلسطينيين بدأ وعى سياسى يشق طريقه تجسد فى مواكبته حركة الوحدة العربية مع ازدياد المدّ الذى شهدته الحركة القومية فى المنطقة. وتناول المبحث الثالث خصوصية العمل السياسى الفلسطينى فى مطلع الستينيات، تحت عنوان «البحث عن طريق نحو فلسطين » تتبعت فيه التجربة الفلسطينية السياسية وهى تشهد تهاوى بنيان أول دولة وحدة عربية وتحطم حلم تطويق إسرائيل، مع توجيه ضربات متلاحقة للحركة القومية وانصراف الأنظمة العربية ، إضافة إلى الخلافات فيما بينها ، لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية، وهذا الواقع دفع الفلسطينيين المسيسين إلى الدعوة إلى «خصوصية» القضية الفلسطينية، ووضعها فى إطارها الصحيح، وتعديلها من قضية حدود جغرافية أو قضية لاجئين إلى قضية حقوق وطنية وقومية بحيث يأخذ الشعب الفلسطينى مكانه بوصفه طليعة فى معركة تحرير فلسطين ، وبدأ النقاش حول أسلوب النضال من أجل التحرير: هل يبقى أسير أسلوب الجيوش النظامية أم يتبع استراتيجية الكفاح المسلح أسلوباً للتحرير، بدون أن يغيب عن ذهن الجميع أن خصوصية العمل الفلسطينى لا تتناقض مع حركة التحرير العربى فالعلاقة فيها مصيرية ؟

كان هذا البحث بداية انضمامى فى خريف ١٩٧٦م إلى أسرة المعهد فى قسم البحوث والدراسات التاريخية وبتسميات عدة : خبيرة غير متفرغة ، أو محاضرة، أو أستاذة معارة من جامعة دمشق.. إلخ. وخلال وجودى فى المعهد شاءت عدة جهات أن تعهد إلىّ بتمثيلها فى القاهرة ، ووجدت فى هذا التمثيل «وهو تطوعى» مزيداً من الثقة أو مزيداً من الأعباء. هذه الجهات هى الموسوعة الفلسطينية ، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ودائرة التقييم فى منظمة التحرير الفلسطينى؛ وهى الدائرة التى كانت تشغل كرسى فلسطين فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (فى الخرطوم).

انضممت إلى أسرة المعهد مدة قاربت سنوات ثلاثاً بدأت سنة ١٩٧٦م والحال العربى لم يكن ينعم بالهدوء وراحة البال، وانتهت بالشرخ العربى بغيض الذكر عام ١٩٧٩م. لقد عملت فى المعهد فى ظل إدارة تذكر بالإكبار والإجلال، فقد عمد الدكتور محمد صفى الدين أبو العز إلى إدخال الإصلاح إلى هذه المؤسسة لتحقيق الأغراض العلمية والقومية التى أنشئت من أجلها، لا بوصفها مؤسسة تمنح الشهادات للطلاب فحسب، ولا يتم ذلك إلا بجعل البحث العلمى الرسالة الأولى السابقة للمعهد، وذلك من خلال الدراسات العلمية الجادة القائمة على أسس فنية من العلم الصحيح، واستخدام الحوار العلمى والفكرى أسلوباً فى تعزيز الفكرة القومية، ودعم علاقات الوطن البحثية بالعالم الخارجى، وتوسيع دائرة المشاركة العلمية فى برامج المعهد البحثية بحيث تشمل أقطار الوطن العربى كله، لتوثيق أواصر الصلة العلمية بين رجال العلم والفكر العربى، والإفادة من خبراتهم العلمية. ولمست عن قرب أسلوب إدارة د. صفى للمعهد المتميزة بقدرته المتواصلة على العمل؛ فكان يشرف على المعهد إدارياً بحكم منصبه، ويتتبع شخصياً كافة أوجه نشاطات المعهد، ويبذل كل ما فى وسعه لمزيد من دعم المعهد وإغناء مكتبته وتزويدها بالوثائق والمصادر والمراجع من جميع أنحاء العالم، ويدعو محاضرين من أنحاء الوطن العربى لتصبح قاعات المعهد منابر للمناقشة والبحث تتيح للطلبة قدراً كبيراً من الاستقلالية وتبعدهم عن عادة تلقين المحاضرات. وتشهد الكتب والدراسات التى أخرجها المعهد فى ظل إدارته على جهوده الجبارة فى خدمة الأمة العربية.

بدأت مشاركتى العلمية فى أنشطة المعهد بقراءة بحوث الكتاب الذى كان يعد للطباعة بعنوان «الفلسطينيون فى الوطن العربى: دراسات فى أوضاعهم الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية »، وكان لى إسهام متواضع فى الكتاب الذى نشر عام ١٩٧٨م (أرسلته قبل التحاقى بالمعهد) كما بدأت بمشاركة الدكتور سيد يسين فى إلقاء محاضرات عن المجتمع الفلسطينى قبل ١٩٤٨م

وبعدها لطلاب قسم الدراسات التاريخية، وقد عولجت فى إطار هذه المحاضرات مواضيع كثيرة تضمنت خلفية اقتصادية واجتماعية للمجتمع العربى قبل ١٩٤٨م وعلاقاته بالجماعات الصهيونية ، ودراسة المجتمع الفلسطينى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ، مع دراسة مناهج الثقافة الفلسطينية والشخصية الفلسطينية بعد ١٩٤٨م.

وكان المعهد منذ صيف ١٩٧٦م قد كلّف فريق بحث بدراسة الأصول التاريخية للأزمة اللبنانية، وتتبع تطورها ومناقشة أبعادها المختلفة، وكانت الأزمة حينذاك قد بلغت ذروتها، واستغرق إعداد الدراسة مدة عامين، وانضممت بعد التحاقى بالمعهد إلى فريق البحث، وتعددت اللقاءات التى شارك فى بعضها د. حسن صبرى الخولى (رحمه الله) وأثراها بتجربته التى عاشها فى لبنان شاهداً بعض جوانب الأزمة. وصدر كتاب «الأزمة اللبنانية» فى ١٩٧٨م، وكانت مواده قد دخلت المطبعة قبل مارس ١٩٧٨م، وهو يحوى ثلاثة محاور: الأول يعالج الجوانب التاريخية للأزمة، والثانى يعالج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى لبنان، أما المحور الثالث فيدرس الأبعاد العربية والعالمية وتأثيرها فى الأزمة. وتمنى د. جمال زكريا المشرف على الدراسة فى مقدمتها أن يقيم لبنان حكماً عصرياً ديمقراطياً يواكب تيار العصر ويوقف النزيف اللبنانى، وأن يجمع لبنان شمله ليعود لبنان الفكر والثقافة؛ لبنان الحرية والديمقراطية. واندرج بحثى فى المحور الثالث (الفصل السادس عشر) بعنوان «دور إسرائيل فى الأزمة اللبنانية». والبحث يحدد أهداف إسرائيل فى الأزمة اللبنانية، وهى أهداف عسكرية واقتصادية وأيديولوجية، كما أن من أهدافها تبرير محاولة إقامة كيانات طائفية وعنصرية فى المنطقة، بالإضافة الى تصعيد المسألة اللبنانية لتمتص أصداء القضية الفلسطينية. وقد أشرت فى خاتمة البحث إلى احتمالات التدخل الإسرائيلى العسكرى فى الأزمة اللبنانية، ومحاولة احتلال أجزاء من أراضى لبنان؛ حيث المياه ذات الحيوية البالغة للاقتصاد

الإسرائيلى، وبينت أهمية منطقة الحدود التى هى أكثر النقاط حساسية فى الصراع العربى الصهيونى والحدود الساخنة الوحيدة مع إسرائيل. وأخذت الأحداث تتعاقب فى لبنان ومن حوله بعد إنجاز الدراسة فى ربيع ١٩٧٨م، وانتهت تلك الأحداث بالغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان فى ١٥ مارس ١٩٧٨م ثم أعقبه نتائج بعيدة المدى.

وكان مدير معهد البحوث والدراسات العربية قد تلقى قبل ذلك دعوة من وزير التعليم العالى السورى؛ رئيس المجلس الأعلى للعلوم فى سورية، للمشاركة فى أسبوع العلم السابع عشر فى دمشق من ٥ إلى ١١ نوفمبر ١٩٧٧م، والاحتفال بمرور مائة عام على ميلاد الحصرى ، وتفضل د. أبو العز بتكليفى بتمثيل المعهد فى هذه المناسبة ببحث مشترك عنوانه «الملامح القومية فى فكر الحصرى (نشر فيما بعد فى دمشق من قبل المجلس الأعلى للعلوم مع البحوث الأخرى)، وقد شارك فى الاحتفال عدد من الأساتذة والباحثين السوريين استعرضوا الجوانب الفكرية والقومية لفكر الحصرى من خلال معاصرتهم إياه. وقد رأيت أثناء الندوة، وتجنباً لتكرار بعض الأفكار التى تعرض لها المتحدثون، أن أقتصر فى عرضى على جانب واحد من حياة الحصرى، وهو الجانب المتعلق بعروبة مصر فى كتاباته. وكانت تجربة الحصرى فى مصر قد بدأت فى ١٩١٩م، حين كان مسئولا عن شئون التعليم فى حكومة دمشق العربية، وقدم مصر للاقتباس من خبرتها، واستمرت صلته بمصر وهو فى العراق بين عامى ١٩٢١م و١٩٤١م، وظل يؤكد فى كتاباته مكانة مصر فى الوطن العربى، لخدمة القضية العربية والرد على دعاة الإقليمية، وقد تمنى فى إحدى مقالاته أن تعمل مصر فى سبيل تحقيق الوحدة العربية ما عملته (بروسيا) فى سبيل تحقيق الوحدة الألمانية وما عملته (البياده مونته) فى سبيل تحقيق الوحدة الإيطالية. وعلل ذلك فى مقال آخر عام ١٩٣٦م نشر فى بغداد بقوله «لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة

وإنهاض القومية العربية». وقد أشرت فى ختام الكلمة التى ألقيتها فى الاحتفال بالحصرى إلى الحاجة الملحة للتمسك بأفكاره القومية فى وقت تحاول الأيدى الخارجية تفتيت وحدة الصف العربى. وقد رفعت إلى د. صفى تقريراً عن مشاركة المعهد فى هذه الذكرى. وقد طوّرت الأفكار التى ألقيتها فى الاحتفال فيما بعد ونشرتها فى بيروت فى مجلة المستقبل العربى فى عدد مايو ١٩٧٩م، بعنوان : «مصر فى كتابات ساطع الحصرى القومية».

وفى إطار برنامج طويل الأمد كان المعهد يقوم به بغية تعرّف علاقات الوطن العربى بالعالم الخارجى وبالقوى الكبرى المؤثره فى عالم اليوم، عزم المعهد فى دورته العلمية فى ربيع ١٩٧٨م على إجراء دراسة تتسم بالتحليل التاريخى الموضوعى للعلاقات العربية السوفيتية (ومنذ عهد روسيا القيصرية). وكلفت بالإسهام فى الدراسة ببحث عنوانه : «الجوانب السياسية الاجتماعية والثقافية لنشاط روسيا القيصرية فى شرق البحر المتوسط. وكلفت بكتابة البحث مفيدة من المراجع المتوافرة فى مكتبة المعهد، لكن عدم استكمال البحوث الأخرى حال دون نشر الدراسة كاملة (وقد نشرت فى أكتوبر ١٩٨٢م بحثى فيما بعد فى مجلة دراسات تاريخية التى تصدر فى دمشق بعنوان : « روسيا القيصرية والشرق الغربى»، وذلك بالتركيز على العاملين الدينى والاستراتيچى اللذين دفعا روسيا القيصرية إلى التطلع للمناطق الواقعة فى جنوبها (حوض المتوسط الشرقى)، (سورية وفلسطين بصفة خاصة) وعدها مجال أطماعها التوسعية).

وكانت العلاقات العربية الأمريكية قد وضع لها برنامج عملى لدراستها خلال دورة المعهد العلمية فى صيف ١٩٧٨م فى إطار دراسة العلاقات العربية مع العالم، وكلفت ببحث عنوانه : «الدور الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى وتسويات ما بعد الحرب»، وقد حفزنى البحث على تتبع مسار العلاقات العربية الأمريكية فى فترة ما بين الحربين، والإفادة من المراجع المتوافرة فى المعهد.

وأنهيت البحث الأول فى مطلع عام ١٩٧٩م، وقدمت مخطوطته لإدارة المعهد، غير أن عدم تكامل البحوث حال دون إخراج هذا العمل العلمى فى صورته النهائية. وقد نشرت البحث الأول فى مجلة دراسات تاريخية (دمشق) فى إبريل فى عام ١٩٨١م بعنوان : «مع بدايات السياسة الأمريكية فى الشرق العربى»، وأضفت إلى البحث مدخلاً عن بداية الاهتمام الأمريكى بالمنطقة العربية فى فترة مبكرة سبقت الحرب العالمية الأولى. وبعد استكمال البحث الثانى الذى يتناول العلاقات العربية الأمريكية فى فترة ما بين الحربين، والذى بدأت إعداده بالمعهد، نشرته فى مجلة المستقبل العربى (بيروت) يوليو سنة ١٩٨١م ضمن ملف خاص عنوانه : «أمريكا والعرب : تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى»؛ إذ ضمت دراستى لفترة ما بين الحربين الملامح الرئيسية للسياسة العربية فى البلاد العربية فى تلك الفترة : علاقات دبلوماسية، وأعمال إرساليات وأنشطة ثقافية، ومصالح اقتصادية، وقضية فلسطين.

وكان المعهد يعتزم فى خريف سنة ١٩٧٨م إجراء بحث متكامل عن العلاقات العربية اليابانية، وجرت مشاورات بين أساتذة التاريخ فى المعهد برئاسة د. محمد أنيس وعدد من الأساتذة اليابانيين لوضع الخطوط العامة للبحث، وكلفت بإعداد دراسة عن بواكير هذه العلاقات (ما كتبه مصطفى كامل عن بلاد الشمس المشرقة، وحصر ما جاء فى كتابات المؤلفين والرحالة العرب عن اليابان). وقد بدأت بجمع المادة المتوافرة فى مكتبة المعهد، غير أنه لم يُقدر لهذا أن ينجز فى حينه بسبب معوّقات خارجة عن إرادة المعهد.

وفى ذلك الحين (أى فى خريف ١٩٧٨م) كلف المعهد من قبل كلية الوفد الدائم لدى اليونسكو بإعداد ملف فى حدود ١٢٠ صفحة بعنوان : «ملف التربية والثقافة الوطنية فى الأراضى المحتلة» باللغتين الإنجليزية والفرنسية، يبرز الملف مدى حرمان سكان الأراضى المحتلة من التمتع بحقوقهم الإنسانية فى التربية والثقافة الوطنية، ومدى عدم شرعية هذا التصرف وفقاً للاتفاقات الدولية

وقرارات الأمم المتحدة وغيرها من مبادئ القانون الدولى العام. وقد كلفنى الدكتور صيفى بإجراء الدراسة. ونظراً لأننى كنت قد كلفت فى نوفمبر سنة ١٩٧٧م من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتقديم دراسة حول الأوضاع التعليمية لأبناء فلسطين فى المناطق المحتلة بعد سنة ١٩٦٧م، فقد قمت بتطوير هذه الدراسة والإضافة إليها بما يلائم الخطة الجديدة.. وبينت فى الملف الجديد أهمية التربية والثقافة فى حياة الأمم ومستقبلها، وأن لكل أمة تربيتها وثقافتها اللتين تنبعان من تراث الأمة ومثلها وتقاليدها، وأن لكل أمة مطلق الحرية فى التمسك بها وفى تطويرها من أجل توعية الأجيال الناشئة بالقيم الاجتماعية والثقافية والروحية للوسط الذى يعيشون فيه وفى جو تسوده روح التقدم والعدالة والحرية طبقاً لمبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلى التربية والثقافة سبيلاً لضرب الوجود العربى بسياسة محكمة التخطيط فى مجال العمل التربوى، وتسخير وسائل الثقافة لتجريد المواطن العربى من ثقافته وتاريخه وقيمه تمهيداً للسيطرة عليه وصهره فى الكيان الإسرائيلى. ورغم أن نتائج ممارسات الاحتلال لم تكن قد ظهرت كاملة (١٩٧٩) فإن حقيقة نوايا السلطة المحتلة تتضح فى دراسة الواقع التعليمى والثقافى للتجمعات العربية فى إسرائيل. وقد تناول الملف الذى وضعته دراسة لعدد من المؤسسات التربوية والثقافية، وتحديد كيفية سير العمل بها وتقييم أنشطتها؛ وذلك من أجل تعرّف الاحتياجات الفعلية لسكان الأراضى العربية المحتلة فى ميدان التربية والثقافة التى لا يمكن فصلها عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد طبيعة التدابير التى يمكن الاضطلاع بها عربياً ودولياً للعمل على توفير الوسائل اللازمة لكى يتمتع سكان الأراضى المحتلة بحقوقهم فى التربية والثقافة على نحو يحفظ لهم شخصيتهم الوطنية.

وكنت خلال هذه الفترة أعد المادة العلمية لكتاب عن القضية الفلسطينية وتطور الصراع العربى الصهيونى هو بمثابة أطلس لذلك الصراع (أصدر

المعهد الكتاب فى عام ١٩٧٩) يعالج الموضوع من منطلق جديد يجمع بين التشويق والمادة العلمية ؛ وذلك بتصوير ما حدث من خلال مجموعة من الخرائط مدعمة بالحقائق العلمية الموضوعية التى تشير إلى أبرز الأحداث، ولا تغرق فى التفاصيل بحيث يمكن إعطاء الملامح الأساسية لتطور الصراع منذ جذوره التاريخية حتى صدور الكتاب. ومع أن فكرة الكتاب ليست مبتكرة، فإننى سعيت إلى وضع المادة العلمية بأسلوب يستقصى حقائق القضية بالاستناد إلى المراجع الموثقة ووجهات نظر أصحاب القضية وشهادات الباحثين، والرد على وجهات النظر التى تسعى إلى طمس الحقيقة التاريخية وراء دعاوى مخرّفة.

وكان المجلس العلمى لمعهد البحوث والدراسات العربية قد وافق منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٨م على إيلاء اهتمام خاص لدراسة الفكر القومى العربى دراسة علمية تحليلية تتبع نشأته وأصوله، وتستعرض ملامحه وأهدافه وتؤصل له تأصيلاً نظرياً يفيدنا فى الواقع العملى على نحو يمهد لنا الطريق إلى المستقبل. وضع هذا البرنامج القومى فى المرحلة المهمة التى كانت تجتازها أمتنا العربية حينذاك. وقد شاركت مع أساتذة المعهد فى وضع مخطط مفصل لبرنامج الفكر القومى ووضع جدول زمنى لهذا البرنامج العلمى. واختير عدد من المفكرين فى مصر والبلاد العربية للمشاركة فى هذا البرنامج القومى، وكان مقرراً البدء به فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨م والانتهاء منه فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٩م. وقد حالت الظروف التى كانت تمر بها المنطقة العربية فى تلك الفترة دون حضور العلماء والمفكرين من الخارج، وتولى أساتذة المعهد القيام بالمهمة. وقد كلفت من رئيس المعهد للمشاركة، فى إطار مقرر الفكر القومى بإلقاء أربع محاضرات عن (المدّ الشورى الولى فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢)، كما أضيف إلى تلك المحاضرات أربع محاضرات أخرى فى موضوع (الكفاح الوطنى والتطلع القومى فى فترة ما بين الحربين)، وقد وافيت المعهد بمخطط تفصيلى للمحاضرات مع قائمة بأهم المراجع والمصادر التى يمكن للطلاب الإفادة منها،

على أن أعمل على استكمال النص المكتوب للمحاضرات فيما بعد، (وهذا ما قصّرت فيه) وقد استكملت نصوص المحاضرات فى وقت لاحق (ولكن بعد مغادرتى المعهد) ونشرتها فى بحثين؛ الأول فى مجلة قضايا عربية (بيروت) سبتمبر سنة ١٩٧٩ بعنوان : «خصائص الحركة العربية فى الفترة بين الحربين العالميتين ما بين الكفاح الوطنى والتطلع القومى»؛ والبحث الآخر نشر فى مجلة دراسات تاريخية (دمشق) مارس سنة ١٩٨٠ بعنوان : «الحركة العربية خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ١٩٣٩ - ١٩٥٢».

وقد عكف معهد البحوث منذ مطلع عام ١٩٧٩ وخلال دورته العلمية ١٩٧٨/ ١٩٧٩ على الإعداد لندوة علمية عن قضية القدس فى إطار الدراسات العلمية الجادة المرتبطة بالقدس. على أن يدعى للندوة عدد من الباحثين والمفكرين من جميع أقطار الوطن العربى. وقد شاركت فى وضع مخطط لموضوعات الندوة التى تتناول جوانب تاريخية وحضارية وسياسية وقانونية، مع التركيز على الوضع الراهن للقدس والإجراءات الإسرائيلية لتهويدها والحلول المطروحة لقضية القدس فى نظرة مستقبلية. وأخذ المعهد يواصل اتصالاته بجهات علمية متعددة للاشتراك فى تنظيم الندوة والإعداد لها. وكلفت من قبل مدير المعهد بإعداد ورقة عمل موسعة تضم معظم الموضوعات التى كان مفترضا أن تقدم للندوة، مع تأكد مكانة القدس العالمية ومراحل احتلالها، وتمسك إسرائيل بالبقاء فيها مع تهويدها متحدية العالم كله، وانتهيت إلى القول بأنه فى أية محاولة للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية تبدو قضية القدس أكثرها تعقيداً. ولم يقدر لهذه الندوة الانعقاد، وقد نشرت ورقة العمل التى وضعتها فى المعهد (بعد تطويرها) فى كتاب فى دار القدس ببيروت سنة ١٩٨١ بعنوان : "قضية القدس".

وكان آخر إسهاماتى فى أنشطة المعهد مجموعة المحاضرات التى ألقيتها فى الدورة التخصيصية منذ إبريل سنة ١٩٧٩ حتى يونيو سنة ١٩٧٩ حول

العلاقات بين الدول العربية فى فترة ما بين الحربين، وقد وضعت مخططاً للمحاضرات التى ألقيتها غير أننى لم أتمكن من إنجازه طباعيا.

وفى الأول من أغسطس ١٩٧٩ شاركت فى آخر اجتماع حضرته فى المعهد برئاسة الدكتور صفى الدين أبو العز وحضره الدكتور السيد ياسين بهدف تشكيل مجموعة العمل المناط بها إعداد الدراسات الخاصة بالندوة التى كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الإدارة العامة لشئون فلسطين تعتزم عقدها عن الاستيطان خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٩. وبحث فى الاجتماع أسلوب العمل فى إعداد موضوعات الندوة وتشكيل مجموعة العمل بإشراف أ. السيد ياسين ومشاركتى. ونظراً لضيق الوقت المحدد فقد تقرر بالاجتماع أن يتركز عمل المجموعة فى تنسيق المادة المتاحة ضمن ما سبق أن أصدره المعهد فى دراسات، وتمثل فى : كتاب الاستيطان الاستعمارى الصهيونى فى فلسطين (جزءان)، وكتاب الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة، والمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة (وكان لى إسهام فى الكتاب الذى سبق أن أعد مادته د. على الدين هلال وإبراهيم كردان) على أن يراعى فى هذه المادة المتاحة إضافة المستحدث من المعلومات والوصول بها حتى الوقت الراهن (١٩٧٩). وقد سلمت لى المادة المتاحة لاستعراضها ووضع الملاحظات ليسترشد بها الباحثان المشاركان فى تنسيق المادة، وأن تتولى الأمانة العامة ترجمة الدراسات وطباعتها. وكان يفترض أن يعقد اجتماع تال فى مركز الدراسات الاستراتيجية فى الأهرام غير أنه لم يعقد، وكذلك لم تعقد الندوة، وكان المصير نفسه قد لحق بمشروع بحثى أعده المعهد للاحتفال (أربعة عشر قرنا من تاريخ الإسلام) وكنت قد كلفت بالإسهام فيه ببحث عن العالم الإسلامى والحرية الصهيونية، واضطررت لمغادرة القاهرة والوضع العربى تتلاطم أمواجه، (ولا أحسب أن الوضع العربى قد أصبح أكثر أمناً بعد مرور ما يزيد عن عقدين) ومازلت أحمل فى ذاكرتى مرارة موقف وداع د. أبو العز

على السلم الداخلى للمعهد، غير أن هذا الموقف قد خفف من مرارته فيما بعد زيارتى للمعهد فى مطلع التسعينيات لتهنئة الدكتور بعودته رئيساً للمعهد. وقد شاركت وأنا فى دمشق فى واحد من مشروعات المعهد اللاحقة وهو كتاب الدولة الفلسطينية (المرتقبة) (طبع فى عام ١٩٩٣) ببحث عن المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود الدولة (المتصورة فى المستقبل) أى فى الضفة والقطاع، والبحث لم يعالج مفهوم الاستعمار الاستيطانى فى الفكر الصهيونى وإنما كان يهدف إلى تسليط الضوء على الخريطة الاستيطانية التى فرضت على المناطق التى احتلت فى فلسطين بعد عام ١٩٦٧. وما خلص إليه البحث هو أن المستقبل القريب، لا يحمل إلا وعداً إسرائيلياً (بالضمّ) مع ما يستوجب هذا من اقتلاع السكان ومصادرات وأعمال قمع وعزل

وقد عدت للإسهام فى فعاليات المعهد فى عهد الإدارة الجديدة برئاسة د. أحمد يوسف أحمد، وذلك بالمشاركة فى ندوة منذ سنتين نظمها المعهد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، فى ذكرى مرور ثلاثين عاما على رحيل ساطع الحصرى (طبعت بحوث الندوة فى كتاب عنوانه : «ثلاثون عاماً بعد الرحيل»). وتتعزز اليوم إسهاماتى فى فعاليات المركز بدعوتى للمشاركة فى الاحتفال باليوبيل الذهبى. وما يعزز صلتى بالمعهد هو اشتراكى مع د. أحمد يوسف أحمد الزميل والصديق العزيز فى مشروع قومى ترعاه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هو «الكتاب المرجع فى تاريخ الأمة العربية». ولاشك فى أن هذا المشروع كان الحلم البعيد للحصرى الذى كان يرى أن التاريخ واللغة هما ركيزة للوجود العربى القومى، وكان يؤمن بأن الوحدة الثقافية ينبغى أن تتحقق بوصفها بداية للوحدة السياسية بين الدول العربية.

إن رسالة المعهد أمانة فى أعناق من يتولون العمل فيه منطلقين به نحو آفاق أوسع فى أسلوب العمل ونوعية الأبحاث والعلاقات الخارجية؛ ليبقى المنارة التى تهتدى بها المسيرة العربية المعاصرة فى ضوء متغيرات القرن الجديد.

أ.د/ محمد صفى الدين أبو العز:

شكراً للأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية على هذا العرض القيم؛ الذى تناول قدراً من عطاء الماضى فى ضوء تجربتها الذاتية.

والآن، ونحن نفتح باب النقاش فى هذه الجلسة، أرى أن تركز المداخلات على ما يمكن عمله من أجل النهوض بالمستقبل انطلاقاً من الدروس المستفادة من خبرة الماضى.

والكلمة الآن للأستاذ الدكتور خير الدين حسيب؛ المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، وهو من كبار المناضلين من أجل استمرار جذوة الفكر القومى العربى مشتعلة، تُغنى دورها فى ظل هذه الحلكة والقتامة. والحقيقة أن مركز دراسات الوحدة العربية لم يتوان لحظة واحدة عن الاستمرار فى العطاء والتحدى والصمود، وآية ذلك هذا الكم الهائل من مطبوعاته التى يتوالى صدورها بحماس وبغير ملل أو توقف.

أ.د/ خير الدين حسيب:

شكراً سيدى الرئيس، وبداية، أود الحديث عن المشروع الأخير الذى أشارت إليه الدكتورة خيرية قاسمية عن كتابة التاريخ العربى، فقد تبنى مركز دراسات الوحدة العربية هذا المشروع، وأعد له مخططاً بالتعاون مع د. عبد العزيز الدورى، وسامح الله د. الراوى الذى علم بالمشروع فاختطفه وسارع إلى إيجاد تمويل له. وما أعلمه أن هناك اتجاهاً لعرض المشروع على الحكومات العربية لإبداء رأيها وملاحظاتها، وكل التمنى للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لإخراج هذا المشروع على النحو السليم والموضوعى الذى نتمناه، وفى حال عجزها عن ذلك أود تأكيد استعداد المركز لتبنّى المشروع وتولى إخراجه، سواء بالتعاون مع المنظمة أو بدونها، وبدون أى تمويل، وسواء بمسئولية مشتركة مع المنظمة أو بمسئولية المركز وحده، فالمهم أن يخرج هذا المشروع إلى النور على نحو علمى وموضوعى رصين.

ومن هنا أتوجه بالنداء إلى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى الإخوة العاملين فى اللجنة المكلفة بإنجاز المشروع كافة، بأن يرعوا هذا المشروع حتى يخرج لنا قريباً، وأؤكد فى هذا الصدد استعداد مركز دراسات الوحدة العربية لنشر هذا المشروع وإخراجه بالشكل الذى نريده من العلمية والموضوعية.

أ.د/ محمد صفى الدين أبو العز:

شكراً للأستاذ الدكتور خير الدين حسيب على هذه المداخلة القيمة، وأود الإشارة إلى أن ما تفضل بذكره عن كتاب «التاريخ» ينسحب أيضاً على كتاب آخر مماثل فى «الجغرافيا» الذى تحضرنى قصته، حيث شُكلت له لجنة انتهت من تقديمه بعد تكليف عدد من الأساتذة، وقد تولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم توزيع مسودته على الحكومات العربية، حيث تقدمت كل منها بمجموعة من الملاحظات تم على أثرها قيام المنظمة بتشكيل لجنة من المتخصصين لمراجعة المادة العلمية وتعديلها فى ضوء الملاحظات الواردة من الأقطار العربية، وتم عمل خرائط جديدة اتبعت فيها كافة الطرق الحديثة، وتم إرسال المسودة مرة أخرى إلى الحكومات العربية التى بادرت بإرسال ملاحظات أخرى.

ومن هنا سؤالى للدكتور حسيب عما إذا كان عرضه الخاص بكتاب «التاريخ» يسرى على كتاب «الجغرافيا».

أ.د/ بهجت قرنى:

إن الفكر البناء لابد أن يكون فكراً نقدياً، ومن هنا أتمنى على الأستاذ الدكتور محمد صفى الدين أبو العز والدكتورة خيرية قاسمية الرجوع إلى تجربتيهما الذاتيتين للوقوف على المكاسب والمثالب للعلاقة بين المؤسسات الفكرية والمنظمات الحكومية، والوقوف على وسائل تعظيم تلك المكاسب وتقليل المثالب.

أ. د/ محمد صفى الدين أبو العز :

أشكر د. بهجت قرنى على هذه المداخلة المهمة، حيث إننا فى حاجة ماسة حقاً إلى إيجاد الصيغة المناسبة لترشيد العلاقة بين ما هو حكومى وما هو غير حكومى، وللأسف الشديد فإن جامعة الدول العربية Intergovernmental Institution، مثلها فى ذلك مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهى منظمة متخصصة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، حيث لا يمكن لإدارة هذه المنظمة - ممثلة فى مؤتمرها العام ومجلسها التنفيذى - إقرار أى موضوع قد يعترض عليه أى من الدول الأعضاء، فلابد من مراعاة قاعدة الإجماع كما هو الحال فى كافة مجالات العمل العربى المشترك، وهذا - حقيقةً - يحول دون الطلاقة والحرية فى العمل البحثى الذى يجب ألا يتعرض لأية ضغوط أو مؤثرات حكومية قد تحيد به عن مساره الذى يجب أن يكون عليه.

وأتصور أمام هذا القيد أن معهد البحوث والدراسات العربية - بوصفه مؤسسه أكاديمية وبحثية فى المقام الأول - قد يستطيع التحرك بدرجة ما فى إطار من الحرية، ولا سيما حرية الفكر المنطلق بلا قيود وبدون حدود أو معوقات، ولعل هذا هو أهم ما يميز الفكر فى مجال الـ Nongovernmental Research.

أ/ عبد السلام محمد طويل :

لى ثلاث ملاحظات أوجزها فيما يأتى :

الملاحظة الأولى حول توزيع بحوث الماچستير والدكتوراه فى المعهد، وفى هذا الصدد أقترح أن يخضع هذا التوزيع لتصور مدروس من جانب كل قسم على حدة، بحيث تأتى الرسائل فى خدمة مشروع مُعد سلفاً، يخدم قضية من القضايا الماسة التى يحتاجها التراكم المعرفى فى الوطن العربى، ومن ثم يلتزم الباحث باختيار بحثه فى إطار هذا المشروع، ولا يُقبل بحثه إلا إذا كان بحثاً نوعياً، بمعنى أن يمثل إضافة حقيقية إلى المشروع البحثى المُعد سلفاً.

والملاحظة الثانية تتعلق بمسألة الاعتراف بالمعهد؛ إذ لازالت مجموعة من الدول العربية تتلكأ فى الاعتراف بالمعهد، وفى اعتقادى أن هذا الأمر يدل إما على عدم التقدير لهيئة التدريس بالمعهد، وكلهم - دون استثناء - من قمم الفكر العربى، وكل منهم مرجع فى مجال تخصصه، وإما أن ذلك يدل على وجود «ازدواجية» فى المعايير؛ إذ كيف يمكن تصور قبول رسالة ماچستير أو دكتوراه فى أى من الجامعات المختلفة بإشراف أى من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، فى حين لا يتم الاعتراف برسالة ماچستير أو دكتوراه يشرف عليها المشرف نفسه فى إطار المعهد.

وملاحظتى الثالثة تتعلق بمسألة التوحيد أو التقريب بين ضوابط التقييم والاختيار لرسائل الدبلوم والماچستير بين أقسام المعهد.

ا. د/ احمد يوسف احمد:

أود الإشارة فحسب إلى أن الجلسة الثانية من هذه الندوة ستناقش تفصيلاً الوضع الحالى للمعهد، وستكون الجلسة الثالثة بمثابة حلقة نقاشية مفتوحة حول المعهد. ومن هنا أرى أن بعض الآراء والتعليقات التى قيلت - وهى تستحق نقاشاً جاداً - تأتى فى إطار الجلستين التاليتين، وأنا - حقيقةً - لدى بعض التوضيحات فيما يتعلق بالقيود الرسمية على نشاط المعهد، سواء فيما يتعلق بخطة البحث العلمى أو مسألة الاعتراف به، إلا أننى سأتناولها ضمن الجلستين التاليتين.

أما ونحن مازلنا فى إطار الجلسة الأولى، فما زلت أتمنى على الأساتذة الأجلاء الذين شاركوا فى مسيرة المعهد عبر نصف قرن أن نسمع منهم مزيداً من دروس الماضى، للوقوف على تجربة الماضى بكل ثرائها وعطائها الوفير.

أ/ محمد السيد القردى:

يسعدنى كثيراً وجودى اليوم ضمن هذه الكوكبة من علمائنا الأفاضل كى نحتفل باليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات العربية. وبالنيابة عن كل الطلبة الموريتانيين فى هذا المعهد العريق أود توجيه الشكر والتقدير والاعتزاز إلى هذا المعهد ورئاسته الممثلة فى أ.د/ أحمد يوسف أحمد؛ الذى نكن له نحن الموريتانيين كل الحب والتقدير.

ولعله من دواعى سعادتى ومصدر فخرى أن نسبة يُعتدّ بها من هيئة التدريس بالجامعات الموريتانية والوزراء والعمداء قد تشرفوا بالتخرج من معهد البحوث والدراسات العربية.

وفيما يتعلق بقضية الاعتراف بالمعهد أود الإشارة إلى ما نشعر به من المرارة أمام رفض بعض الأقطار العربية بالمعهد.

وأخيراً أسجل إعجابى الشديد بالفكرة التى طرحها أ/عصام رفعت؛ الخاصة بالدعوة إلى إنشاء رابطة من خريجى معهد البحوث والدراسات العربية، وأنا هنا أقترح إنشاء رابطة من خريجى المعهد من الطلبة الموريتانيين، وأعدكم بتجسيد هذا الاقتراح على أرض الواقع.

أ. د/ محمد صفى الدين أبو العز:

شكراً على هذه المداخلة من موريتانيا، وبهذه المناسبة أود الإشارة إلى ذلك العمل الضخم الذى قام به المعهد تحت عنوان «الجمهورية الإسلامية الموريتانية»؛ الذى يعد مرجعاً أساسياً لكل ما يتعلق بموريتانيا، وهو مرجع يقع فيما يجاوز خمسمائة صفحة، وكان نتيجة دراسة ميدانية قام بها حوالى خمسة عشر من الأساتذة الزملاء عام ١٩٧٦م، وقد شملت كل أنحاء موريتانيا. وأنا هنا أمل من الحكومة الموريتانية تحديث بيانات هذا الكتاب، والعمل على إخراجه فى طبعة رخيصة؛ لأنه - على حد علمى - لا يوجد فى المكتبة العربية عن موريتانيا كتاب يماثله.

أ/ محمد ناصر :

أود الإشارة فحسب إلى أن البنية الفكرية للمعهد مميزة ورائدة، ولا مجال للنقاش فى هذا، ولكنى - مستغلاً وجود بعض السادة الحضور من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - أرى أن البنية التحتية المادية للمعهد تحتاج إلى تطوير، ولا سيما بعد أن أصبح المعهد بمثابة جامعة صغيرة متخصصة فى الدراسات العليا، ويؤمها الكثير من الباحثين من مختلف الأقطار العربية، وهنا أرى أن البنية الحالية للمعهد لم تعد تستطيع استيعاب هذا العدد المتزايد من الطلبة والباحثين، ولا توفر لهم البيئة الصالحة للبحث العلمى، من هنا فإن تجديد هذه البنية سيعمل على زيادة الباحثين وإضافة أعداد أخرى من أقطار عربية كانت فيما سبق لا ترغب فى إرسال مبعوثيها إلى المعهد.

أ. د/ فيصل الحفيان :

إن الحديث عن المستقبل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية أحسب أنها على قدر كبير من الأهمية، وهى تلك المتعلقة بالعقبات والمشكلات الحالية.

ولما ذكر أ.د/ أحمد يوسف أحمد من أن الحديث عن استشراف المستقبل مؤجل إلى جلسة أخرى، فسوف أستبعد الآن هذا الحديث عن المستقبل، ولكنى أود الإشارة فقط إلى أن معهد البحوث والدراسات العربية، وقد أنشئ أصلاً للدراسات العصرية، نجده قد انتقل إلى دراسة التراث انطلاقاً من أن الفصل الحاد بين الماضى والحاضر والمستقبل هو فصل تعسفى. ومن هنا جاء البرنامج الجديد الذى ألمح إليه أ.د/ أحمد يوسف عن برنامج تحقيق المخطوطات، وضرورة تكوين جيل من الباحثين يعتمد على الماضى وهو يستشرف المستقبل.

أ. د/ محمد صفى الدين خربوش :

أود الإشارة فقط إلى قسم التراث (المخطوطات والوثائق) بالمعهد، لأطرح سؤالى : هل هو قسم مستقل؟ أتصور أن المعهد - وهو يُعد للإفادة من المخطوطات - يجعل الملتحقين بهذا القسم من تخصصات شتى، ومن هنا تأتي أهمية الفصل بين العلم الأصولى القائم على مبادئ ثابتة والعلم المتطور المتغير بتغير الزمن، وكذلك الفصل بين الأقسام العلمية التى تُعد متخصصين حرفيين.

أ. د/ احمد يوسف احمد :

لى ملاحظتان أوجزهما على النحو الآتى :

ملاحظتى الأولى تتعلق بما ذُكر عن قسم التراث، فما زال هذا القسم فى بداياته الأولى، والموضوع كله مازال قيد التجربة، وقد صرح به المجلس العلمى للمعهد بوصف ذلك نوعاً من أنواع الاستجابة الاستطلاعية، واستجابة كذلك لحاجة ملحة من كل المهتمين بالتراث؛ إذ لا يوجد تقريباً فى الوطن العربى كله قسم علمى يدرس أصول تحقيق التراث، فمع تطور العمل فى مجال مهنة أو مهارة تحقيق التراث بدت لها أصول علمية تفرض ضرورة اكتسابها والأخذ بها.

والملاحظة الثانية تتعلق بعطاء الماضى للمعهد، وقد لمست ذلك عندما أصبحت مديراً للمعهد، فمسيرة عطاء المعهد مازالت مستمرة ولافتة للنظر، وكثيراً ما يثور التساؤل عن تأثير المعهد وغيره من المؤسسات البحثية والأكاديمية فى عملية صنع القرار فى الوطن العربى، من خلال ما يدرسه ويبحثه من القضايا المختلفة.

وكان رأيى دائماً أن هذه ليست مهمة المؤسسات البحثية، فهذه ينحصر دورها فقط فى إعداد الدراسات والأبحاث، ثم وضعها بين أيدى المعنيين بصناعة القرار، وبعد ذلك تبقى قضية الأخذ بها من عدمه قضية تتعلق بدوائر صنع القرار.

وفى هذا السياق أود الإشارة إلى الدراسة العلمية القيمة التى أنجزها المعهد فى فترة تولى أ.د/ صفى الدين أبو العز، وجاءت فى ملف ضخم جداً شمل كل صغيرة وكبيرة عن جزر البحر الأحمر، ورغم أن هذا الملف تم إرساله إلى كافة الجهات المعنية، فإنه لم يحتفظ به أحد، ولم ينظر فيه أحد، إلا بعد نشوب الأزمة بين اليمن وإريتريا حول جزر حنيش، وإذا بكل أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة - وبدون استثناء - تُلح فى طلب هذا الملف، وكان لهذا الطلب المُلح معنى إيجابى؛ فعندما تعرضت الأمة لأزمة لم تجد لديها سبيلاً عملياً إلا لجأت إليه فى الحال.

وقد تكرر الشىء نفسه - وإن كان بدرجة أقل - فيما يتعلق بمشروع «الدولة الفلسطينية»، فعندما بدأ الحديث فى السنوات السابقة عن قيام الدولة الفلسطينية على ما بقى من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، كان هذا المشروع البحثى موضع طلب كبير من جهات معنية كثيرة.

ومن هنا أتصور أن مثل هذا الأمر يُعطى دفعة وتشجيعاً للباحثين عموماً، ليس فقط فى المعهد، وحتى لو لم يتم الأخذ بدراساتهم وأبحاثهم فى حينه، فعند ظهور الأزمات يضطر صانع القرار إلى الرجوع إلى نتاج عملهم العلمى.

أ. د/ محمد صفى الدين ابو العز :

إضافة لما ذكره أ.د/أحمد يوسف حول إسهامات المعهد العلمية فى وقت الشدائد والملمات، أذكر أن النظام الأساسى للمعهد عام ١٩٧٤م أقر تقديم المعهد لخدمات استشارية لجامعة الدول العربية، والمنظمات والهيئات العربية المتخصصة، وكذلك للحكومات العربية. وكان هذا موضع التنفيذ عندما تقدمت جيبوتى بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية، حيث تم تكليف المعهد بإعداد دراسة عن جيبوتى، وقد تم توزيعها على جميع أعضاء مجلس الجامعة لاتخاذ القرار فى مسألة انضمام جيبوتى إلى الدول العربية.

وقد حدث الشيء نفسه فيما يتعلق بمشكلة الصحراء، وأيضاً بالنسبة للحوار العربى الإفريقى؛ حيث تم تقديم ورقة عمل باسم المعهد. من هنا فإن تقديم الخدمات الاستشارية يُعد جزءاً أساسياً من مهمة المعهد.

أ.د/ مصطفى القباج:

حقيقة لقد استمتعنا بمداخلة أ.د/ خيرية قاسميه، وقد أثار ذلك لدى ملاحظة حول أولئك الذين تعاقبوا على كراسى الأستاذية فى المعهد ، ولدى اقتراح أن تقوم إدارة المعهد باستكتاب كل منهم لتجربته وعطائه وإسهاماته، على أن يتم تجميع هذه التجارب الغنية تحت إدارة فريق من الخبراء والباحثين، حتى تكون بمثابة تأريخ دقيق للماضى وتقييم له، وذلك للإفادة منه فى الحاضر والمستقبل.

أ. د/ صفى الدين أبو العز :

الحقيقة أن هذا اقتراح جيد ومشكور .

أ/ هويسى محمود أحمد :

أود فقط أن أعبر عن خالص سعادتى بالمشاركة فى احتفال معهد البحوث والدراسات العربية باليوبيل الذهبى، وأتقدم بعميق الشكر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونيابة عن كل زملائى الصوماليين من طلبة المعهد أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى مديره الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد الذى نكن له كل حب وتقدير.

أ. د/ خير الدين حسيب :

فى سياق الحديث عن الماضى ورصده، أذكر أن المعهد كان يقوم من قبل بدعوة كبار المفكرين العرب من مختلف التخصصات لفترة أسبوعية أو أكثر لإلقاء محاضرات على طلبة المعهد، ويبدو أن هذا التقليد - رغم أهميته - لم

يعد موجوداً فى السنوات الأخيرة، وربما يتعلل بعض المسئولين بضعف التمويل وقلة الاعتمادات المخصصة لذلك. ومن هنا يسعدنى توفير مبلغ عشرة آلاف دولار للمعهد خلال عام ٢٠٠٣م، لدعوة ثلاثة أو أربعة من المفكرين العرب لإلقاء محاضراتهم على طلبة المعهد، وأن يكون أحدهم من الخليج العربى، وثان من المشرق العربى، وثالث من المغرب العربى، ورابع من العرب الموجودين فى الخارج، وأن يتولى المعهد عملية اختيارهم من كافة التخصصات المطلوبة.

أ. د/ محمد صفى الدين أبو العز :

خالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور خير الدين حسيب على هذا العرض، فهو الذى أثار المشكلة والحل فى الوقت نفسه، وهو اقتراح ممتاز حقاً.

أ./ حسب الرسول عبد اللطيف :

أود أن أعبر عن التقدير والاعتزاز بهذا المعهد العريق، وتقديم الشكر والعرفان إلى كل من أسهم بعطائه فى مسيرة المعهد فى الماضى والحاضر، ولدى اقتراح حول إقامة يوم باسم «يوم الوفاء» لكل من قدموا عطاءهم للمعهد فى الماضى؛ وذلك للوقوف على عطائهم وإسهاماتهم والإفادة من خبراتهم وتجاربهم.